

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية ورهانات الرقمنة وفرص التمويل الإسلامي

Food Security in Algeria: Between the Challenges of Agricultural Policy, the Prospects y of Digital Transformation, and the Opportunities of Islamic Finance

ط د/ عصماني عبد الكريم * ، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر.

abdelkarim.osmani@univ-bba.dz

د/ بوجلال أنفال، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر.

anfel.boudjelal@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/17؛ تاريخ المراجعة: 2025/11/19؛ تاريخ القبول: 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحديات السياسات الفلاحية التقليدية ومحدودية آليات التمويل السائدة. وتركز على سبل تعزيز الأمن الغذائي من خلال مقاربات جديدة، تتمثل في توظيف صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمزارة والسلم كبديل تمويلي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، واعتماد آليات رقمنة القطاع الفلاحي مثل الزراعة الذكية والبيانات الضخمة لتحسين الإنتاجية والكفاءة.

وخلصت النتائج إلى أن تفعيل هذه الآليات يتطلب اطارا قانونيًا ومؤسسيًا وتشريعيًا متكاملًا، يدعم الشراكة بين القطاع العام والتمويل الإسلامي ويعزز التحول الرقمي، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والحدّ من التبعية للأسواق الخارجية، تماشيًا مع متطلبات السيادة الغذائية الوطنية.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، السياسات الفلاحية، رقمنة القطاع الفلاحي، التمويل الإسلامي.

تصنيفات JEL: Z12 , G21,O33 , Q16, Q18 .

Abstract:

his research paper aims to analyze the state of food security in Algeria amid the challenges posed by traditional agricultural policies and the limitations of existing financing mechanisms. It focuses on exploring new approaches to strengthen food security by integrating Islamic financing instruments—such as Mudaraba, Muzaraa, and Salam—as Sharia-compliant alternatives that can support agricultural investment, alongside the digitalization of the agricultural sector through smart farming, big data, and remote sensing technologies to improve productivity and efficiency.

The findings reveal that the successful implementation of these mechanisms requires a comprehensive legal, institutional, and regulatory framework that fosters partnerships between the public sector and Islamic finance institutions, while promoting digital transformation in agriculture. Such an integrated approach would contribute to achieving food self-sufficiency, reducing dependency on foreign markets, and advancing national food sovereignty.

Keywords: Food Security, Agricultural Policies, Agricultural Digitalization, Islamic Finance.

Jel classification codes : Q18, Q16, O33, G21, Z12.

1- تمهيد: تعد قضية الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر. إذ تتزايد الحاجة إلى ضمان توفير الغذاء بكمية كافية وبأسعار معقولة لجميع المواطنين. يعكس الأمن الغذائي قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال إنتاج محلي مستدام، والذي يعتمد بدوره على السياسات الاقتصادية والفلاحية الملائمة، وفي هذا السياق تبرز أهمية سياسات تحقيق الأمن الغذائي في تطوير القطاع الفلاحي، الذي يعتبر العمود الفقري في تأمين هذا الهدف.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتحسين هذا القطاع، تبقى إشكالية التمويل تعد من أبرز العوائق التي تقف أمام تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، فنجد أن مختلف سياسات التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير البنية التحتية الفلاحية من خلال مختلف صناديق الدعم، كما تم إدماج الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث القطاع الزراعي عبر استخدام التقنيات الذكية في الإنتاج والتسويق وإدارة الموارد، بما يساهم في رفع الكفاءة وتقليص الفوارق. كما برزت طرق التمويل البديلة مثل التمويل الإسلامي، الذي يقدم حلولاً مبتكرة تمكن من توفير رأس المال اللازم لمشروعات التنمية الفلاحية بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويعزز في الوقت نفسه التحول الرقمي من خلال تطوير خدمات مالية إلكترونية موجهة للفلاحين، مما يجعل من التكامل بين الرقمنة والتمويل الإسلامي أحد المحاور الأساسية لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة وأمن غذائي فعال في الجزائر.

1-1 إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

إلى أي مدى يمكن لتكامل السياسة الفلاحية مع التحول الرقمي وآليات التمويل الإسلامي أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر؟

1-2 فرضيات الدراسة: استناداً إلى مضمون البحث، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تؤثر سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر بشكل مباشر على تحقيق الأمن الغذائي؛
- يساهم التمويل الإسلامي كآلية بديلة في تمويل النشاط الفلاحي وتحسين الإنتاج الغذائي؛
- التحول الرقمي في القطاع الفلاحي يعزز الكفاءة والإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية.

1-3 أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل العلاقة بين السياسات الفلاحية والتمويل الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر، مع اقتراح حلول بديلة ومبتكرة من خلال أدوات التمويل الإسلامي. كما تكتسي أهمية إضافية في ظل التحولات الرقمية الحديثة في القطاع الفلاحي ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والحد من التبعية للأسواق الخارجية.

1-4 أهداف الدراسة:

- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل السياسات الفلاحية الحالية؛
- دراسة أثر رقمنة القطاع الفلاحي في تحسين الإنتاجية والكفاءة؛
- تقييم فعالية آليات التمويل الفلاحي، خاصة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الفلاحية؛
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الغذائية الوطنية.

1-5 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر، وتقييم أثر السياسات والتمويل الإسلامي على تحقيق الأمن الغذائي.

1-6 محاور الدراسة:

من خلال هيكल البحث والمضامين الواردة فيه، يمكن تحديد المحاور الأساسية للدراسة على النحو الآتي: يتناول البحث في بدايته الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والسياسات الزراعية في الجزائر، ثم ينتقل إلى تحليل تطور القطاع الفلاحي الجزائري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، تليه دراسة آليات التمويل الزراعي التقليدي في الجزائر، قبل التطرق إلى تطبيقات وآفاق التمويل الإسلامي في دعم الزراعة، كما يسلط الضوء على الرقمنة الزراعية كآلية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة، ليختتم بجملة من التوصيات والاستراتيجيات المقترحة لتحقيق السيادة الغذائية في الجزائر.

7-1 الدراسات السابقة:

- The Role of Algerian Islamic Banks in Financing , Boudjema Lynda -

International Journal of Economics, Politics and the Agricultural Sector، المجلة Organization (IJEPO)، المجلد 9، العدد 4، السنة 2025، هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل النشاط الفلاحي بالجزائر، وتوضيح التحديات التي تعيق توجيه التمويلات نحو القطاع الزراعي. أظهرت النتائج أن ضعف التنسيق بين البنوك والمؤسسات الفلاحية يمثل عقبة أساسية، وأن تطوير منتجات تمويلية متخصصة كالزراعة والمشاركة يمكن أن يرفع كفاءة التمويل ويعزز الأمن الغذائي الوطني.

- نوي ميهوب و بن رمضان عبد الكريم، الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، بتاريخ 25-09-2024، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطوير قطاع الاستثمار الفلاحي في الجزائر في ظل التحول الرقمي، خاصة عقب صدور قانون الاستثمار رقم 22-18 الذي شكل إطاراً تشريعياً حديثاً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة. ركزت المبادرة على إنشاء منصة رقمية وطنية تُمكن المستثمرين من متابعة مشاريعهم وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي. كما أبرزت الدراسة أن هذا التوجه يساهم في تعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي ودعم اقتصاد المعرفة، من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية وتوفير نظام معلومات تفاعلي يُمكن من تقييم مستوى رقمنة القطاع وتحسين أدائه بصفة مستمرة.

- عبدالكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد سراج، أحمد الشاذلي، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، مجلة دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، تناولت الدراسة مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الزراعية بالدول العربية، مبرزة دوره في تجاوز قيود التمويل التقليدي عبر صيغ كالسلم والمشاركة والإجارة. كما تستعرض تجارب السودان والجزائر والمغرب في هذا المجال، لتخلص إلى أهمية تطوير الأطر التشريعية والرقمية لتمكين التمويل الإسلامي من الإسهام الفعال في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

2- مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

2-1 تعريف الأمن الغذائي

لقد تم إعطاء تعريف للأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1974 على أنه يتمثل في "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، من أجل الحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار"، وفي عام 1983 وسعت منظمة الأغذية والزراعة مفهومها ليشمل: "...و ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجون إليه" (سلامي و سلامي، 2023، صفحة 34).

مفهوم الامن الغذائي في القانون الجزائري: تنص المادة 03 من القانون 08-16 المؤرخ في 10 اوت 2008، على أن الأمن الغذائي هو " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة الى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة" (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 6).

ليتم بعدها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد سنة 1996 تقدم تعريف للأمن الغذائي والذي لا يزال قيد الاستخدام حتى الآن، كما يلي: الأمن الغذائي يتحقق عندما تكون لدى جميع الأفراد، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفني باحتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة" (منظمة الأغذية والزراعة، 2009، صفحة 8).

2-2 مرتكزات الأمن الغذائي: لكي يتحقق الأمن الغذائي لا بد من توفر أربع ركائز أساسية في وقت واحد، وتمثل فيما يلي (معزوي و بن خزناسي، 2023، صفحة 194):

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

- توفر الغذاء: ويقصد بها توفر كميات كافية وذات جودة من الغذاء بحيث تلبى وتغطي حاجيات السكان، ولا يشترط أن يكون توفر الغذاء مربوط بالإنتاج المحلي فقط، بل يمكن توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو اللجوء إلى الأسواق الخارجية لاستيرادها، كما يمكن توفيرها من خلال المساعدات الغذائية.

- الحصول على الغذاء: تمكين الأفراد من الوصول إلى الغذاء الكافي والغني من المواد الغذائية التي يحتاجونها للحصول على انظمة غذائية غنية.

- استخدام الغذاء: ويقصد بها استخدام الغذاء لتلبية الاحتياجات الفيزيولوجية للأفراد والذي يتطلب بدوره توفر بنية تحتية داعمة كالمياه النظيفة، والصرف الصحي والرعاية الصحية، كما يشمل كذلك كيفية إعداد الطعام وتوزيع الغذاء داخل الأسرة.

- استقرار الغذاء: ويعني استقرار إمدادات الغذاء واستمرار تزويد الأفراد والأسر بالمواد الغذائية اللازمة، مع ضرورة استمرار الإمدادات خلال الأزمات والصدمات المفاجئة.

إن توفر الركائز الثلاثة الأولى (توفر الغذاء، الحصول على الغذاء واستخدام الغذاء) يعتبر هرمياً بطبيعته، فتوفر الغذاء ضروري ولكنه غير كاف للحصول على الغذاء، كما أن الحصول على الغذاء ضروري ولكنه غير كاف لاستخدامه، كما أن هذه الأبعاد الثلاثة تعتمد على استقرار توفر الإمدادات من الغذاء (الركيزة الرابعة) والنفاذ إليها للحصول على الغذاء الكافي لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد الأسر طوال دورة حياتهم (IFAD, UNICEF, WFP & WHO, 2022, pp. 8-9).

2-3 أنواع الأمن الغذائي:

يمكننا التمييز بين نوعين من الأمن الغذائي (سلامي و سلامي، 2023، صفحة 38):

- الأمن الغذائي المطلق: والذي يعني به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، أو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي وهو صعب التحقق، ومثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص، وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

- الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبالتالي فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

3- مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وواقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، لما له من دور محوري في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل. كما يمثل هذا القطاع عنصراً أساسياً في تعزيز الأمن الغذائي وضمان السيادة الغذائية.

3-1 مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصادي الوطني

عرفت الجزائر نمواً ملحوظاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الفلاحي، الذي تجاوز عتبة 35 مليار دولار خلال موسم 2023-2024، بفضل استراتيجية عملية وضعتها السلطات لتعزيز دوره رغم تحديات الجفاف وتغير المناخ. ويُعد القطاع الفلاحي اليوم مصدراً مهماً للاقتصاد الوطني، إذ يمثل نحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى الحكومة إلى توسيع المساحات المسقية في الجنوب لتصل إلى 1.3 مليون هكتار مخصصة للحبوب والمحاصيل الاستراتيجية. وفي إطار تعزيز الأمن الغذائي، أبرمت الجزائر اتفاقيات استثمارية ضخمة، منها مشروع لإنتاج مسحوق الحليب المجفف ومستحقاته مع شركة "بلدنا" القطرية بقيمة 3.5 مليار دولار لتغطية 50% من احتياجات السوق، وآخر مع إيطاليا في مجال الحبوب والبقول والمعكرونة بقيمة 420 مليون يورو. كما تهدف السلطات إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح بعد أن غطى الإنتاج المحلي 80% من الطلب الوطني، مع التركيز على تنمية المناطق الجنوبية الغنية بالمياه الجوفية. ورغم

وجود أكثر من مليون مزرعة فلاحية وحيوانية، لا تزال البلاد تواجه تحديات الجفاف وضعف الإنتاج، ما يجعلها تستورد نحو 30% من حاجياتها الغذائية، خصوصاً القمح، الذي تُعد من أكبر مستورديه عالمياً وفق منظمة الفاو.

الجدول رقم (01): تطور المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفلاحي ومساهمته في النمو الاقتصادي بالجزائر
الوحدة: مليار دولار

المؤشر \ السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم PIB	194,55	193,46	164,87	186,23	225,64	247,63	263,62
نسبة نمو PIB	1,40	0,90	-5,00	3,80	3,60	4,10	3,60
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	21,88	22,21	21,16	20,92	23,95	32,41	37
نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	3,3	2,6	2,8	-2,2	5,2	2,5	5,1
نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي	10.01	9,72	9,88	9,84	9,53	9,33	9,78

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والديوان الوطني للإحصائيات.

يبين الجدول تطوراً إيجابياً في أداء القطاع الفلاحي بالجزائر رغم التقلبات الاقتصادية المتعاقبة، إذ ارتفعت القيمة المضافة من 21,88 مليار دولار سنة 2018 إلى 37 مليار دولار سنة 2024، ما يعكس تحسن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم الانكماش الاقتصادي سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، عزز القطاع على نموه النسبي بفضل استقراره الإنتاجي. كما بقيت نسبة اليد العاملة الفلاحية مستقرة نسبياً حول 10%، مما يؤكد استمرار أهمية الفلاحة كقطاع منتج ومشغل في الاقتصاد الوطني.

2.3 الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي في الاقتصاد الوطني

منذ الاستقلال أولت السلطات أهمية كبرى لمسألة الأمن الغذائي باعتبارها أولوية وطنية وركيزة أساسية لاستقرار الاجتماعي والسياسي والسيادة الوطنية. وقد تم تكريس هذا الاهتمام في الميثاق الوطني لسنة 1974 الذي نصّ على الحق في الغذاء الصحي والمستدام للجميع، مع منح دور محوري للقطاعين الفلاحي لضمان تزويد السكان بالمواد الأساسية بأسعار مقبولة، خاصة للفئات الهشة. من خلال سياسة دعم واسعة شملت المنتجين والمستهلكين، تعكف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال برامج تنمية فلاحية، جعلت من الفلاحة محركاً للنمو الاقتصادي. ورغم الاستثمارات الكبيرة سواء المحلية والاجنبية، بقيت النتائج دون التطلعات المرجوة، بحيث يساهم القطاع الفلاحي في تغطية الحاجات الأساسية 75%، بينما يتم تغطية 25% من الاحتياجات عبر الواردات التي تتراوح فائرتها بين 7.5 و9.5 مليار دولار سنوياً وبالأخص في مجال الحبوب، ممولة أساساً من عائدات النفط. ويعزى ذلك إلى عدم ملائمة السياسات الفلاحية للواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي، إضافة إلى الاعتماد المفرط على تدخل الدولة والدعم غير الموجه، مما حدّ من روح المبادرة في القطاع.

الجدول رقم: (02) تطور الواردات والصادرات والفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 2018-2024

الوحدة: مليون دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الواردات	8,199	7,694	7,723	8,877	10,369	9 921	10 978
الصادرات	373	408	437	576	269	428	276
الفجوة الغذائية	7,826	7,286	7,286	8,301	10,100	9,493	10,702

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

تشير بيانات الجدول للفترة 2018-2024 اتساع العجز الغذائي في الجزائر، حيث ارتفعت الواردات من 8.2 مليار دولار إلى نحو 11 مليار دولار مقابل صادرات ضعيفة لم تتجاوز 0.6 مليار دولار. ونتيجة لذلك، اتسعت الفجوة الغذائية إلى أكثر من 10.7

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

مليار دولار سنة 2024، مما يعكس استمرار التبعية الغذائية. ويعود ذلك إلى ضعف الإنتاج المحلي وغياب التصنيع الفلاحي الكافي لتحقيق الوفرة الغذائية.

3-3 متطلبات تعزيز الإنتاج الفلاحي والتخفيف من التبعية الغذائية: تتعدد متطلبات تعزيز القطاع الفلاحي في عدة عناصر تتمثل فيما يلي:

- تتطلب عملية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر اتخاذ إجراءات جادة وصارمة، إضافة إلى ضرورة القيام بإجراءات أخرى ترتبط بتعديل أنماط الاستهلاك الغذائي وكيفيات التغذية السليمة والمستدامة التي لها آثار على حماية حقوق الأجيال الحالية وحتى المستقبلية في غذاء سليم ومستدام، وصون الموارد المتاحة والحفاظ عليها.

- التخطيط المكاني الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة 2025-2030: يتمثل الهدف الاستراتيجي للفترة 2025-2030 في منع أكثر من 95% من السكان من العيش على أقل من 10% من مساحة الأراضي، وهو ما يتطلب رؤية أخرى للتخطيط المكاني، من خلال تعزيز الجنوب، وخاصة في مجال التنمية الزراعية. سيكون من الضروري تجنب البوتوبيا والحفاظ على المناطق الصالحة للزراعة في الشمال، حيث عمل التوسع الحضري الجامح على تدمير أفضل الأراضي الزراعية، مع عدم نسيان الهضاب المرتفعة التي تتمتع بإمكانات كبيرة.

- توسيع المساحات الزراعية في الجزائر وتحفيز الإنتاج الوطني للحبوب: تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية في الجزائر 43.98 مليون هكتار، منها 8.59 مليون هكتار فقط مستغلة، حيث تبلغ مساحة المحاصيل السنوية 7.53 مليون هكتار والمساحات الزراعية الدائمة 1.05 مليون هكتار، ويبلغ إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في نهاية عام 2023 بنحو 3.3 مليون هكتار مقابل 2.9 مليون هكتار في عام 2022 منها 2.6 مليون هكتار محروثة للفترة 2024/2023 حسب وزارة الفلاحة بمتوسط 54% من القمح الصلب و29% من القمح اللين. الشعير 14% و3% في الشوفان. ولتشجيع الإنتاج الوطني، ارتفع سعر شراء القمح الصلب من 4500 دج إلى 6000 دج، والقمح اللين من 3500 دج إلى 5000 دج، والشعير من 2500 دج إلى 3400 دج، والشوفان من 1800 دج. من 3400 دج؛

- تشجيع التكامل بين زراعة الحبوب وتربية المواشي في الهضاب العليا: يُعدّ هذا النمط من الإنتاج نموذجًا للاقتصاد الدائري الذي يجمع بين الزراعة والرعي، بما يعزز خصوبة التربة ويحقق تكامل الموارد. إلا أن غياب هذا النموذج عن السياسات العمومية يحدّ من انتشاره، ما يستدعي مراجعة نظام تسيير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وتشجيع إنشاء منظمات مهنية مشتركة لضمان استدامته (Selt, 2025, p. 288).

- الاستفادة من الإمكانات المتاحة واستغلالها: الأمر يتعلق بتحليل القطاع الزراعي بعناية، وخاصة في الجنوب، وذلك بفضل منسوب المياه الجوفية الألباني، وهو أكبر منسوب للمياه الجوفية في العالم، أكثر من 50 ألف مليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل 50 ألف مرة سد بني هارون الذي يمتد على ثلاث دول، الجزائر وليبيا وتونس. البحيرة التي يقع 70% من مساحتها داخل التراب الوطني، في جنوب شرق البلاد، لا تتجدد ذاتيا. ولذلك، يرى الخبراء أنه ينبغي استخدامه بشكل معقول من أجل الحفاظ على النظام البيئي وتجنب التأثيرات الزلزالية؛

- تفعيل البحث العلمي الفلاحي لضمان الأمن الغذائي: يُعدّ تعزيز البحث العلمي الفلاحي ركيزة أساسية لضمان تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، إذ يعتمد مستقبل الزراعة على استمرار تطوير التكنولوجيا والبحوث التطبيقية. لذلك ينبغي أن تمنح الاستراتيجيات الزراعية أولوية كبرى لبرامج البحث في مجالات المعلوماتية، والهندسة الوراثية، والتقنيات الحيوية النباتية، وعلوم التربة والبيئة وغيرها. وفي هذا الإطار، أولت الجزائر اهتماماً متزايداً بهذا الجانب من خلال مجموعة من الأولويات، من أبرزها: إنشاء برنامج وطني للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي بمشاركة الجامعات ومراكز البحوث والقطاعين العام والخاص، وبناء شراكات إقليمية ودولية لتمويل ودعم البحوث المشتركة، إضافة إلى تشمين

نتائج الدراسات وتوجيهها نحو التطبيق العملي بما يضمن انسجام البحث الأكاديمي مع حاجات التنمية الزراعية المستدامة (علواني، 2021، صفحة 239).

- مرافقة القطاع الصناعي للقطاع الفلاحي: من خلال تسخير القطاع الأول ليكون في خدمة ومساعدة القطاع الثاني فيما يرتبط بالتصنيع أو الإنتاج أو التخزين أو التعليب أو الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية خصوصاً في مواسم الإنتاج الوفيرة التي تكون فيها تلك المنتجات والسلع عرضة للتلف والهدر؛

- الاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة علماً أن الجزائر تزخر بيد عاملة شبابية واسعة مؤهلة، بالإضافة إلى إمكانية فتح الباب أمام العمال والفلاحين القادمين من دول الساحل ووسط الصحراء. كما يمكن أيضاً الاستعانة وفتح الباب أمام المؤسسات والشركات المختصة في المجال الفلاحي والزراعي من الدول الصديقة للجزائر (الصين، روسيا، تركيا...) التي لها موقع ريادي وهام في المجال الفلاحي من حيث الإنتاج أو الخبرة التكنولوجية والمؤهلات التي تمتلكها، أو حتى من بلدان ودول أخرى ترغب في الاستثمار في المجال الفلاحي في الجزائر والذي سيكون له دون شك أثر إيجابي في تحسين وترقية الإنتاج الزراعي والحيواني من حيث الكم والنوع؛

- إنتاج غذائي أكثر استدامة: تعمل المفوضية الأوروبية على جعل الإنتاج الغذائي أكثر استدامة، من خلال تقييم أنجع السبل لتقليل الأثر البيئي وتقليص النفايات على امتداد سلاسل الإمداد الغذائي. وتهدف هذه الجهود إلى خفض استهلاك الموارد بنسبة تقارب 26٪ عبر تشجيع ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة. كما تسعى المفوضية إلى قياس التقدم المحقق نحو هذا الهدف باستخدام تقنيات ومعايير بيئية دقيقة، وذلك ضمن إطار مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ترسيخ الاستدامة في القطاع الغذائي، تماشياً مع الاستراتيجية الأوروبية لاستدامة الشركات الغذائية (قادري، 2021، الصفحات 569-570).

4- سياسات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: شهدت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر تطوراً مرحلياً يعكس توجهات الدولة في دعم القطاع الزراعي وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وقد تميزت هذه السياسة باعتماد آليات مختلفة للتمويل بحسب الأولويات التنموية في كل مرحلة تمثلت فيما يلي:

4-1 سياسة التمويل قبل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي: مرت سياسة التمويل الفلاحي خلال الفترة ما قبل سنة 2000 على المراحل التالية (زروت، 2019، الصفحات 170-172):

- سياسة التمويل في الفترة 1962 إلى 1982 : شهدت السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال هذه الفترة تطوراً على مرحلتين متعاقبتين، ففي المرحلة الأولى (1962-1966) تكفل الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي بتمويل القطاع المسير ذاتياً ثم انتقلت المهمة إلى الخزينة العامة، ليتم بعدها إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي سنة 1963 لتولي هذه المهمة بدعم من الخزينة والبنك المركزي، غير أن تعقيد الإجراءات الإدارية وتهميش القطاع الخاص شكلاً عائقاً أمام الإنتاج. وفي المرحلة الثانية (1966-1982) تم خلالها حل الديوان واسندت مهمة التمويل إلى البنك الوطني الجزائري (BNA)، الذي اعتمد معايير جديدة لدراسة القروض، لكنها ظلت قائمة على حسابات تكاليف غير ملائمة لاحتياجات الفلاحين، ما انعكس سلباً على مردودية القطاع العام.

- سياسة التمويل في الفترة 1982 إلى 1999: بين سنتي 1982 و1999 شهدت سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر تحولاً جذرياً من نموذج التسيير الذاتي والنهج الاشتراكي القائم على تأميم الأرض والإنتاج إلى توجه ليبرالي قائم على آليات السوق. برز دور البنوك خاصة بعد إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لتولي مهمة توفير القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال للفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين. بحيث ارتفعت القروض قصيرة الأجل من 172 مليون دج خلال الموسم الفلاحي 1982/1983 إلى 824 مليون دج خلال موسم 1984/1985. كما ساهمت برامج إعادة الهيكلة بعد أزمة 1986 في تنظيم المؤسسات الفلاحية وإدماجها في منطق اقتصادي أكثر مرونة وتغيير سياسة التمويل القائمة على التسيير المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق. ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10، تعزز الطابع البنكي للتمويل من خلال إرساء قواعد أكثر وضوحاً للقروض، تضمنت تحديد آجال السداد وأسعار الفائدة، مما رسخ اعتماد أدوات تمويل مصرفية حديثة كآلية رئيسية لدعم النشاط الفلاحي. القائمة على فكرة منح الائتمان حسب الفرص المتاحة وضرورة العمل بمبادئ الربح والمردودية

4-2 سياسة التمويل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري (أهناني و لعروسي، 2018، صفحة 366)، وانطلق هذا المخطط من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، يتم فيها مراعات التحولات الاقتصادية الراهنة المتمثلة خاصة في انتهاز سياسة اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يتضمن هذا المخطط تسعة عناصر استراتيجية، أربعة منها موجهة لتأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية والتربيات المختلفة، وتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، الحفاظ على الموارد لتحقيق تنمية مستدامة، تكثيف الإنتاج وتنوع المنتجات لتحقيق الأمن الغذائي، تكثيف استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة. بالإضافة إلى خمسة عناصر تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل تتمثل في: ضبط برنامج إنتاجي ملائم للتنوع المناخي. ترقية المنتجات الفلاحية وتعزيز الصادرات. ترقية التشغيل وتأمين القدرات البشرية. توسيع المساحات الزراعية عبر استصلاح الأراضي (MADR، 2000، صفحة 72).

ويهدف المنشور رقم 332 المرخ في 18 جويلية 2000 لوزارة الفلاحة إلى تحسين تعزيز الأمن الغذائي من خلال رفع نسبة تغطية الاستهلاك الوطني بالإنتاج المحلي، وتنمية قدرات إنتاج البذور والشتائل، إلى جانب الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بما يحقق تنمية مستدامة وتأمين المنتجات ذات المزايا النسبية. كما يتضمن البرنامج إعادة تهيئة وتأهيل المساحات الفلاحية، مع تشجيع الاستثمار الخاص، مع حماية الأراضي الفلاحية التابعة لأمولاك الدولة عن طريق عقد الامتياز الفلاحي وفق القانون 03-10. ولا يقتصر الهدف على تحقيق الاكتفاء الذاتي فحسب، بل يتعداه إلى المنافسة العالمية من خلال ترقية المنتجات الفلاحية ذات الامتيازات التفضيلية، خاصة البيولوجية منها، مع ترقية التشغيل وتأمين القدرات المتاحة. بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القبول الاجتماعي لسياسات القطاع (عباش، 2021، صفحة 619).

من خلال هذا المخطط استفادت 220 ألف مستثمرة فلاحية و 600 ألف مستثمرة معزولة في مناطق ريفية نائية وتمثل 10 ملايين نسمة من سكان الريف، ثم تم توسيع هذا المخطط وإعطائه بعد ريفي بسبب أنه لم يمس كل المزارع للمناطق النائية، ليصبح اسمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بدلا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهذا بداية من سنة 2003، والذي أصبح يعتمد على إدماج الأنشطة الأخرى من التنمية المحلية، كما يسعى إلى إدماج المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع السلطات العمومية، ويهدف أيضا إلى تطوير الأنشطة الفلاحية وتوسيع الأراضي الرعوية، وقد أنفقت له مبالغ ضخمة تقدر بأكثر من 15 مليار دج سنة 2004 (نزعي و هاشمي، 2013، صفحة 15).

لقد أدى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ومن بعده البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث بلغت سنة 2008 حوالي 413090 كلم مربع، هذا بفضل تطبيق طريقة التكتيف الزراعي، مما نتج عنه نمو حجم الإنتاج إذ قدر خلال هذه الفترة بـ 37,09 مليار دج.

كما استطاع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من تحسين أوضاع الامن الغذائي في الجزائر، حيث بلغ مقدار العجز الغذائي سنة 2008 حوالي 46 سعة حرارية للفرد بينما قدر سنة 2000 بـ 62 سعة حرارية وهي أعلى قيمة تم تسجيلها منذ الاستقلال (عبه، 2017-2018، صفحة 137).

- آليات التمويل المطبقة من خلال هذا المخطط:

من أهم آليات التمويل التي تم اعتمادها في برنامج التنمية الفلاحية والريفية نجد (هبول، 2020، الصفحات 75-77):

➤ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتعلق بقانون المالية 2000، ويقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم في مجالات: تطوير فروع الانتاج الزراعي وإنتاجيتها، عمليات تسويق وتخزين الإنتاج حتى التصدير، الري،

تمويل مخازن الأمن الغذائي ولاسيما الحبوب، تنمية الثروة الحيوانية والنباتية، حماية مداخل المزارعين (تعويضات عن الأسعار المرجعية المحددة)، تدعيم أسعار الطاقة، تخفيض الفوائد على القروض الموجهة للزراعة والصناعات الغذائية... الخ.

➤ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 2000، وفقا للمرسوم التنفيذي 119-2000 المرخ في 30 ماي 2000 الصادر في 04 جوان 2000، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302-071، يتولى هذا الصندوق النفقات المرتبطة بترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، الذبح الاجباري المقرر إثر الأوبئة الحيوانية أو الأمراض المعدية، حملات العلاج الوقائي، تعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة، والنفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات.

➤ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS:

والذي أنشأ بموجب القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 بموجب قانون المالية لسنة 2000، هذا الصندوق يختص بمنح الإعانات ل:

- مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعات الرعوية وتأمين منتوجات تربية الحيوانات؛
- حماية مداخل المربين والمزارعين وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- المصاريف المتصلة بتكوين المربين وتعميم التقنيات وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي مثل الغرس المقاوم للجفاف وإنشاء مشاتل وجلب الطاقة الكهربائية... الخ.

➤ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVT:

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 11/02 المؤرخ في 24 فيفري 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وقد حل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وتتمثل أهم النشاطات التي يمولها هذا الصندوق فيها يلي:

- تقديم إعانات لعمليات التنمية الريفية؛
- تقديم الخدمات الخاصة بالدراسات والتكوين؛
- الإعانات الموجهة لعملية استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة مياه الري، التزويد بالطاقة الكهربائية، شق ممرات للوصول للأراضي محل الاستصلاح وكل المشاريع ذات العلاقة والتي تتوافق مع أهداف الصندوق (قطاب، 2022/2021، صفحة 101).

➤ صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGCA:

وهو صندوق أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998، تسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158. الهدف من انشاءه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، شرع في العمل منذ 1990، إلا أن ضعف الموارد التي وضعت تحت تصرفه لم يمكنه من تعويض جل المتضررين، بحيث تم تسديد 900 مليون دج للمستثمرين الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف سنة 1990 و 600 مليون دج من أصل 860 مليون المقرر تعويضها سنة 1991.

جدول رقم(03): توزيع القطاع المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة في الفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لترقية الصحة الحيوانية	0.07	0.01	0.07	0	0.21
صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.8
المجموع	7.57	16.31	20.1	12	55.89

المصدر: محمد هبول، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، 2020، ص 77.

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

من الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية قد استحوذ على أغلب الاعتمادات المالية بمجموع قدر بـ 53.4 مليار دج، أي بنسبة 95.5% من مجموع الاعتمادات المالية خلال الفترة 2001-2004.

كما أن المساعدات المالية لهذا الصندوق في مختلف المشاريع الاستثمارية تراوحت بين 10 و 70% من رأس مال المشروع (حسب طبيعة الاستثمار)، أما باقي قيمة المشروع فيتم تمويلها عن طريق قروض من الصندوق الجهوي لتعاقد الفلاحي بفائدة قدرها 3% أو من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفائدة قدرها 6.5%، هذا فضلا عن المساهمة الشخصية لصاحب المشروع.

4-3 سياسة التمويل الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث تركز على القانون التوجيهي الذي صدر في أوت 2008، حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، وتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية. والتأقلم مع التحولات التي مست القطاع لا سيما المتغيرات الدولية خاصة بعد أزمة الغذاء العالمية 2008 والآثار المترتبة عن التغيرات المناخية.

➤ **ركائز سياسة التجديد الفلاحي:** تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور أساسية وهي (جغرافي و عدالة، 2018، صفحة 107):

- سياسة التجديد الريفي: والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنوع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمين التراث الريفي.

- سياسة التجديد الفلاحي: والتي تعنى بمرودود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي.

- سياسة تعزيز القدرات البشرية وتعزيز الدعم الفني للمنتجين PRCHAT: والتي تقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

➤ **صناديق التمويل في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:**

من خلال هذا البرنامج تم إنشاء مجموعة من الصناديق التي تتولى عملية التمويل للنهوض بالقطاع الفلاحي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:**

أنشأ بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخرزينة 067-302، ويتولى هذا الصندوق تخصيصا مهمة ضمان مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛ تامين وتخزين وتصدير المنتجات الفلاحية؛ تقديم إعانات لتطوير عمليات الري وحماية أشكال الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها؛ تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعية والغذائية والزراعية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويستفيد من هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي، وقد عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري في حدود 30%؛ وضع سقف قصوى لحجم الدعم؛ رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية؛ إدخال فروع جديدة لعملية الدعم (غردى، 2011-2012، صفحة 155).

والجدول التالي يبين تطور المخصصات المالية لهذا الصندوق خلال الفترة 2006-2009:

الجدول رقم(04): المخصصات المالية للصندوق الوطني للضبط والاستثمار الزراعي خلال الفترة (2006-2009)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2006	2007	2008	2009
مخصصات ميزانية الدولة	36089.3	18697	39009	7739
مخصصات أخرى	1309.4	913.5	1299.5	1254.4
رصيد بداية كل سنة	1941.1	5339.3	18949.7	49792.3
مجموع مخصصات كل سنة	39339.8	24945.8	59254.2	58781.7
المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA و BADR	34000	6000	9465.9	9650
رصيد نهاية السنة	5339.8	18949.8	49792.3	49135.7

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، 2012، ص 160.

من الجدول نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق في حساب التخصيص الخاص بالميزانية عرفت تطورا من سنة لأخرى، انتقلت من 39339.8 م دج سنة 2006 إلى 58781.7 م دج سنة 2009، هذا رغم أن مخصصات ميزانية الدولة لهذا الصندوق عرفت تراجع خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 36089.3 مليون دج إلى 7739 مليون دج، وأن المخصصات الأخرى عرفت ثبات، والسبب يعود إلى عدم استغلال هذه المخصصات من قبل الجهات المختصة نظرا لضعف عدد المشاريع في هذا المجال، وكذا عدم توفر الشروط المطلوبة في مشاريع أخرى، مما أدى إلى ارتفاع رصيد نهاية كل سنة الذي يحول إلى السنة المقبلة، وهو ما تبينه حجم المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف CNMA و BADR التي عرفت تراجع من 34000 م دج إلى 9650 م دج خلال نفس الفترة الذي يحول إلى السنة المقبلة (غردي، 2011-2012، صفحة 160).

- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، وفتح له حساب خاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ليعمل على تجميع المنتجات الزراعية، وهذا يحدده القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أبريل 2006 في مادته الثالثة والمتضمنة فيما يلي (بوخاري، 2018-2019، صفحة 176):

الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقدم المنحة عند إنتاج وجمع وتحويل المنتجات الزراعية؛ المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي؛ التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الزراعي المترتبة عن نمط الإنتاج.

الجدول رقم(05): تطور المخصصات المالية الموجهة للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات ميزانية الدولة	8500	0	8500	12000	3000
رصيد بداية كل سنة	0	8500	0	2500	9000
مجموع مخصصات كل سنة	8500	8500	8500	14500	12000
المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA و BADR	0	8500	6000	5500	9914.5
رصيد نهاية السنة	8500	0	2500	9000	2085.5

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، 2012، ص 163.

من الجدول نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق في حساب التخصيص الخاص بالخزينة عرفت ثبات في السنوات 2005 و 2006 بمبلغ 8500 مليون دج لكل سنة، غير أن هذا المبلغ عرفت ارتفاعا بالسنتين الموالتين، وهذا راجع إلى زيادة مخصصات الدولة إلى 12000 مليون دج بالنسبة لسنة 2008، أما سنة 2009 فهو راجع إلى تحويل رصيد نهاية سنة 2008 له والمقدر بـ 9000 مليون دج، كما يرجع يعود السبب في زيادة المخصصات لسنة 2008 إلى تطبيق الأسعار الجديدة في دعم الحبوب بالإضافة إلى إدخال الدعم لمجموعة من المنتجات الزراعية الأخرى، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية للصندوق من طرف CNMA و

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

BADR عرفت تذبذب من سنة إلى أخرى بسبب أن مبالغ الدعم تقدم بعد الإنتاج الذي يعرف تغير من سنة إلى أخرى، مما يجعل رصيد نهاية سنة 2009 إلى 2085.5 مليون دج (غردى، 2011-2012، صفحة 163).

➤ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

استمرت صناديق الدعم الحكومي للفترة ما قبل 2009 في تقديم دعمها لصالح المستثمرين في القطاع، حيث قدرت إعاناتها ما بين 30% إلى 50% من رأس مال المشروع الاستثماري الواحد، مع تحمل تكاليف تخفيض نسب الفوائد على القروض إلى حدود 100%، وذلك كعلاوة التحفيز على النوعية أو على المنتجات أو لتخصيص خاص بضبط السوق، كما أصبح بإمكان المتعاملين أن يستفيدوا من مختلف إعانات الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم إنشاؤه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أين تدرس جميع المشاريع على مستواه ثم يوجه صاحب المشروع نحو نوع القرض والدعم الحكومي المناسب له، وهذا بغرض ربح الوقت والتكاليف والتقليل من البيروقراطية الإدارية، وبهذا تم تطوير قروض جديدة تتلاءم والسياسة الزراعية المنتهجة من أهمها:

- **قرض الرقيق:** والذي دخل حيز التنفيذ في 10 أوت 2008، وهو قرض تمنحه البنوك متعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وتتمثل هذه البنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني الجزائري BNA)، يتميز هذا القرض بـ 0 بالمئة فوائد، أي الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أما مدته فهي سنة واحدة ممددة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة (سفيان، 2016، صفحة 112).

- **قرض التحدي:** يندرج ضمن قروض الاستثمار، يخصص لإنشاء مزارع جديدة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار، والتي تقع ضمن الملكية الخاصة أو العامة، لا يتجاوز مبلغ القرض 1 مليون دينار للهكتار الواحد ولمدة تصل إلى 7 سنوات، بهدف خلق مزارع جديدة وتعزيز قدرات الإنتاج للمزارع القديمة والمعدات، حيث تتولى وزارة الفلاحة تغطية مبالغ فوائد القروض. بالإضافة إلى مجموعة من القروض الأخرى، كقرض السكن الريفي بهدف تشجيع الاستقرار في المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية فيها، والقرض الإيجاري لتمويل المعدات المنتجة محليا خاصة المعدات الفلاحية (زروت، 2019، الصفحات 286-288).

➤ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019:

تقوم الركيزة الأولى لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في هذه الفترة على الفلاحة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية، في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائبات، وزيادة وتطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى (بوشنافة، 2019، الصفحات 509-510):

- توسط نمو بالقطاع الفلاحي 5% بالإضافة إلى قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري.

- تخفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار والوصول إلى قيمة صادرات تقدر بـ 1.1 مليار دولار.

- الوصول إلى مليون ونصف منصب عمل.

5- رقمنة القطاع الفلاحي والتحديات والآفاق

تشكل رقمنة القطاع الفلاحي مسارا أساسيا لتعزيز الإنتاجية والاستدامة ومواجهة تحديات التطوير الزراعي الحديث

5-1 **الجوانب الأساسية للتحويل الرقمي في القطاع الفلاحي:** التحويل الرقمي في القطاع الفلاحي يمثل مرحلة أساسية نحو تعزيز الإنتاجية والاستدامة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات واتخاذ القرارات المبينة على البيانات وهي كما يلي (kellou & benamer, 2024, p. 72):

- الإدارة الذكية للفلاحة: تتيح أنظمة اتخاذ القرار المدعومة بالتقنيات الرقمية إدارة جميع العوامل المؤثرة في نمو النباتات بدقة عالية، مثل تخطيط المحاصيل، خرائط التربة، حساب الخصوبة، والتسميد، ومكافحة الآفات.

- استغلال المعلومات الفلاحية الجوية الرقمية: بفضل التكنولوجيا الرقمية الحديثة في الأرصاد الجوية، يمكن تحليل بيانات مثل الطقس، ودرجة حرارة التربة، ورطوبتها، وسرعة الرياح، مما يساعد في تخطيط العمليات الفلاحية بدقة وتقليل تكاليف الإنتاج.
 - التربية الذكية (Smart Animal Husbandry): تساعد الأجهزة الرقمية الحديثة المربين على فهم أفضل لسلوك حيواناتهم، مما يسهل ذلك أنماط التغذية، والحالة الفسيولوجية، ودورات التكاثر، مما يمكن من تحسين الرعاية الصحية والتغذية وزيادة الإنتاجية الحيوانية.
 - تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analysis): يسمح تحليل البيانات الفلاحية الضخمة بمعالجة كميات هائلة من المعلومات لاتخاذ قرارات دقيقة ومدعومة بالبيانات لتحسين الإنتاج والتخطيط الفلاحي.
 - الإدارة الرقمية المتكاملة للزراعة (Agricultural Management): من خلال دمج البيانات من الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار ومحطات الطقس، يمكن للمزارعين مراقبة المحاصيل والحيوانات عن بُعد في الوقت الفعلي، مما يعزز التحكم في الإنتاج والتخطيط الوقائي ضد المخاطر، ويرفع من كفاءة واستدامة العمليات الزراعية.
 - أنظمة التتبع العالمية للمعدات الزراعية (GPS Tracking): تمكن أنظمة التتبع باستخدام الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار الفلاحين من مراقبة حركة الآلات الفلاحية، واستهلاك الوقود، وساعات التشغيل والصيانة، مما يحسن إدارة الأصول ويخفض التكاليف التشغيلية.
 - الاعتماد على تكنولوجيا الطائرات دون طيار (Drones): تُستخدم الطائرات المسيّرة المزودة بكاميرات وأجهزة استشعار متعددة الأطياف في رصد صحة المحاصيل، والكشف المبكر عن الأعشاب والأمراض، وتحسين خطط الري والتسميد. وتوفر هذه التقنيات بيانات آنية تدعم اتخاذ القرار السريع والدقيق لزيادة الغلة وتقليل الهدر.
- 5-2 تحديات رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر:** تواجه عملية رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر جملة من التحديات التقنية والمؤسسية والاجتماعية التي تعيق تحقيق التحول الرقمي المأمول، رغم ما توفره هذه العملية من فرص واعدة لتحديث الفلاحة وتعزيز استدامتها تتمثل في ما يلي:
- التحديات التقنية والبنية التحتية: ضعف البنية التحتية الرقمية من أبرز العوائق التي تواجه رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر، بحيث تزال العديد من المناطق الريفية والداخلية تعاني من نقص تغطية شبكات الإنترنت وضعف خدمات الاتصالات، مما يحدّ من إمكانية استخدام الأنظمة الذكية في المراقبة والتسيير الفلاحي. بالإضافة الى ضعف استخدام التجهيزات التكنولوجية الحديثة، مثل أجهزة الاستشعار والطائرات المسيّرة وأنظمة الري الذكي. ويضاف إلى ذلك غياب قواعد بيانات دقيقة ومحدثة حول الموارد الفلاحية والإنتاج الوطني، الأمر الذي يصعب عمليات التخطيط واتخاذ القرار القائم على البيانات، ويجعل القطاع يعتمد في أغلب الأحيان على تقديرات عامة تقليدية لا تتماشى مع متطلبات الفلاحة العصرية.
 - التحديات البشرية والمعرفية: يواجه الفلاح الجزائري تحديات كبيرة على مستوى التكوين والتأهيل التقني، إذ يفتقر جزء واسع من العاملين في القطاع إلى المهارات الرقمية اللازمة لتشغيل التقنيات الحديثة أو تحليل البيانات الفلاحية. وتعاني المنظومة الفلاحية أيضاً من ضعف الثقافة الرقمية، حيث لا يزال الكثير من الفلاحين ينظرون إلى الرقمنة كخيار ثانوي وليس كضرورة استراتيجية لرفع الإنتاجية وتقليل التكاليف. كما أن محدودية عدد الكفاءات الوطنية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الزراعية (AgriTech) تُعد من العقبات الأساسية، نظراً للنقص المسجل في التخصصات الجامعية والتكوينية التي تجمع بين الفلاحة والرقمنة، مما يحدّ من قدرة الجزائر على تطوير حلول رقمية محلية تتلاءم مع واقعها البيئي والاجتماعي.
 - التحديات المالية والاستثمارية: يمثل الجانب المالي أحد أكبر التحديات أمام التحول الرقمي في الفلاحة، إذ تتطلب الرقمنة استثمارات ضخمة تشمل اقتناء الأجهزة الذكية، تطوير المنصات الرقمية، وتمويل التكوين التقني للفلاحين. وتعاني المزارع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص من ضعف القدرة على تغطية هذه التكاليف المرتفعة، في ظل محدودية آليات الدعم والتمويل الموجهة للمشاريع الرقمية الزراعية. كما يلاحظ غياب شبه تام للشركات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، ما يقلل من سرعة تبني الابتكارات التكنولوجية ويُثقي العديد من المبادرات في مرحلة تجريبية دون تعميم فعلي على المستوى الوطني.

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

- التحديات التنظيمية والإدارية: تُعد الإشكالات التنظيمية من بين العقبات الجوهرية التي تعرقل مسار الرقمنة في القطاع الفلاحي الجزائري، حيث لا يزال التنسيق بين المؤسسات والهيئات العمومية المعنية ضعيفاً، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وازدواجية البرامج. كما أن الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالفلاحة الرقمية لا يزال في بداياته، إذ تفتقر الجزائر إلى قوانين واضحة تنظم استخدام البيانات الزراعية وحمايتها، وتحدد حقوق وواجبات الفاعلين في المجال الرقمي. إضافة إلى ذلك، لا تزال الخدمات الإدارية الفلاحية مثل السجل الفلاحي والدعم والتصاريف تعمل في معظمها بطرق تقليدية، مما يحد من الشفافية ويبطئ من وتيرة التحول نحو إدارة رقمية فعّالة ومتراصة .

- التحديات الاجتماعية والاقتصادية: تواجه الرقمنة الفلاحية في الجزائر مجموعة من التحديات الاجتماعية المرتبطة بعقلية الفلاحين ومقاومتهم للتغيير، إذ يميل بعضهم إلى التمسك بالأساليب التقليدية للإنتاج بسبب غياب الثقة أو ضعف الإلمام بالتكنولوجيا. كما تظهر فجوة واضحة بين المزارع الكبيرة التي تمتلك الموارد للاستثمار في الرقمنة، والفلاحين الصغار الذين يفتقرون إلى الإمكانيات المالية والتقنية للاستفادة من هذا التحول. ومن جهة أخرى، تعاني السياسات الفلاحية من نقص الاستمرارية وتبدّل الأولويات مع تغير البرامج الحكومية، ما يؤثر سلباً على استقرار الاستراتيجيات الرقمية طويلة الأمد. كل هذه العوامل تجعل من التحول الرقمي في الفلاحة الجزائرية مساراً تدريجياً يحتاج إلى دعم مؤسسي، وتمويل مستدام، وبرامج توعية وتكوين تستهدف العنصر البشري في المقام الأول.

- التحديات المرتبطة بالحوكمة الرقمية: غياب إطار مؤسسي منسق وقواعد بيانات موحدة يعيق تنفيذ الاستراتيجيات الرقمية في القطاع الفلاحي.

- ضعف منظومة البحث والتطوير الزراعي: محدودية الاستثمار في البحث العلمي والتقنيات الزراعية الذكية تحد من الابتكار المحلي في الرقمنة.

- التحديات اللوجستية وسلسلة القيمة: ضعف الرقمنة في النقل والتوزيع يؤدي إلى خسائر بعد الحصاد وسوء التنسيق التسويقي.

5-3 آفاق رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر: رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر تمثل خطوة هامة نحو تحديث الفلاحة الوطنية ومواكبة التحولات التكنولوجية العالمية. هذا التحول الرقمي يسعى إلى تعزيز كفاءة الإنتاج وتحسين إدارة الموارد، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وهي كما يلي (Farid B-Radio Algérie Multimédia):

- تحسين التخطيط واتخاذ القرار: سُمكّن الرقمنة الإدارة المركزية من الحصول على رؤية شاملة ودقيقة لجميع البيانات الفلاحية، ما يسهل توقع الاحتياجات من البذور والأسمدة والمعدات وتخزين الإنتاج.

- زيادة الشفافية والكفاءة في توزيع الدعم: سيسمح جمع البيانات ومركزتها بتوجيه المساعدات المالية والمادية بطريقة عادلة وفعّالة نحو الفلاحين المستحقين.

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل الهدر الاقتصادي: يُسهّم استخدام التقنيات الذكية، مثل الرقائق الإلكترونية لمراقبة الثروة الحيوانية والآليات الزراعية المدججة بالبيانات الرقمية، في تحسين الأداء الإنتاجي للقطاع الزراعي وتقليل الخسائر بعد الحصاد، مما يعزز العائد الاقتصادي والاستدامة المالية للمزارع.

- تعميم الفائدة على جميع الفلاحين: توفير تطبيقات رقمية لتقديم معلومات حول المناخ، حالة البذور، استخدام الأسمدة، وأدوات العمل، بما في ذلك صغار المزارعين والمرتبين في المناطق النائية.

- التحول الرقمي كحتمية استراتيجية: الرقمنة ستصبح عنصراً لا غنى عنه في تحديث الزراعة الجزائرية، ومن يرفض الانخراط فيها سيجد نفسه متأخراً مقارنة بمن يطبق التقنيات الحديثة.

6- آليات صيغ التمويل الإسلامي في تطوير القطاع الفلاحي:

تساهم صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير التمويل المناسب للمزارعين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز الاستدامة والعدالة الاجتماعية. وتساعد هذه العقود في تحسين الإنتاجية وتقليل المخاطر، مما يدعم وفرة الغذاء واستقرار التمويل.

6-1 تطور صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر

تعد صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر أحد المسارات الحديثة لتطوير المنظومة المالية الوطنية وتنويع أدائها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاء الاهتمام بها استجابةً للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وسعيًا لدمج فئات واسعة من المتعاملين الذين يفضلون الابتعاد عن المعاملات الربوية في النظام المالي الرسمي.

وبعد صدور نظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية. شهدت الجزائر تطوراً تدريجياً في تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، بدءاً من اعتماد المنتجات المصرفية الإسلامية في بعض البنوك العمومية والخاصة، وصولاً إلى إنشاء نوافذ للتمويل الإسلامي وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات اقتصادية متنوعة، من بينها القطاع الفلاحي والصناعي والخدمات. وقد أسهم هذا التطور في نشر وتعزيز الثقافة المالية الإسلامية، وفتح آفاق جديدة أمام تمويل الأنشطة الإنتاجية، خاصة في ظل سعي الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن الربع النفطي.

الجدول رقم (06): تطور صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2020-2024 الوحدة مليار دج

المنتج	2020		2021		2022		2023		2024	
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ
المراحة	43,76	132.3	35,72	130.7	34.08	129.7	30.41	139.5	32.61	173.6
المشاركة	0,39	1.2	0,30	1.1	0.52	2.0	0.92	4.2	1.01	5.4
المضاربة	1,61	4.9	1,64	6.0	2	7.6	1.81	8.3	4.83	25.7
الاجارة	27,35	82.7	22,93	83.9	22.73	86.5	21.89	100.4	22.86	121.7
السلم	24,71	74.7	36,38	133.1	40.45	153.9	40.92	187.7	32.73	174.2
الاستصناع	2,18	6.6	3,03	11.1	0.23	14.3	4.03	18.5	5.69	30.3
أخرى (قرض حسن حجي)	-	-	-	-	0.00	0.0002	0.02	0.1	1.4	0.26
المجموع	100	302.30	100	365.9	100	393.90	100	458.70	100	532.2
حصة المصارف العمومية	0,1 %		0,5 %		1,6 %		4,7 %		8.6	
حصة المصارف الخاصة	99,9 %		99,5 %		98,4 %		95,3 %		91.4	

المصدر: من أعداد الباحثان اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يبين الجدول تطور استخدام صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر للفترة من 2020 إلى 2024، حيث ارتفع إجمالي التمويلات من 302.3 مليار دج إلى 532.2 مليار دج، أي بزيادة تقارب 76% . وتتصدر المراجعة قائمة الصيغ المستخدمة رغم تراجع نسبتها من 43.8% سنة 2020 إلى 32.6% سنة 2024، مقابل توسع ملحوظ في صيغتي السلم والاستصناع اللتين بلغت نسبتهما معاً أكثر من 38% سنة 2024، ما يعكس توجهاً نحو تمويل النشاط الإنتاجي. كما سُجل تطور معتبر في المضاربة والمشاركة، وإن بقيت نسبتهما محدودة. ويلاحظ ارتفاع حصة المصارف العمومية من 0.1% إلى 8.6% خلال الفترة، مما يدل على توسع تدريجي للتمويل الإسلامي في القطاع البنكي العمومي.

6-2 صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي

يعد التمويل الإسلامي أداة فعالة لدعم القطاع الفلاحي، إذ يُوفّر للفلاحين تمويلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية بعيداً عن القروض الربوية وينقسم إلى ما يلي:

➤ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس البيع:

- **بيع السلم:** يُعدّ عقد السلم من أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي تُستخدم بفعالية في نشاطات المصارف الإسلامية، نظراً لقدرته على تمويل مشروعات استثمارية متنوعة في مجالات متعددة ولعملاء مختلفين، سواء كانوا مزارعين أو صناعيين أو تجاراً أو حرفيين أو مقاولين، وبفترات تمويل قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

ويمتاز عقد السلم بملاءمته الكبيرة لتمويل النشاط الفلاحي، خاصة في المراحل السابقة لعملية الإنتاج. إذ يقوم المصرف الإسلامي بتزويد الفلاحين بما يحتاجونه من مستلزمات إنتاج مثل الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية وأجور العمال، مقابل تسلم منتجاتهم الفلاحية في وقت لاحق.

ومن خلال هذا النوع من التمويل، يُسهّم المصرف في تخفيف الأعباء المالية عن الفلاحين، ودعمهم حتى تحقيق الإنتاج، مما يعزز التنمية الاقتصادية والفلاحية، ويحد من البطالة، ويحمي الفلاحين من تقلبات الأسعار والخسائر الناتجة عنها، كما يُعدهم عن التعامل مع القروض الربوية التي تُخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتستغل حاجتهم (مصلح، 2019، صفحة 101).

المرابحة: تُستخدم صيغة المrabحة في تمويل القطاع الفلاحي من خلال آليات متعددة تمكّن المصارف الإسلامية من المساهمة بفعالية في دعم النشاط الفلاحي. فهي تُستعمل أولاً لتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي مثل البذور والآلات والمواد الأولية، حيث يشتري المصرف هذه المستلزمات ويبيعها للفلاح بثمن مؤجل على أقساط، مما يتيح له مواصلة نشاطه دون عبء الدفع الفوري. كما تتيح المrabحة تمويل الفلاحين الصغار الذين يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل، وذلك من خلال تزويدهم بمستلزمات الإنتاج بنفس الآلية. كما تسهم المrabحة في تطوير حضيرة الآلات الفلاحية، إذ يمكن للمصرف مساعدة الفلاحين في اختيار التجهيزات ذات الجودة العالية، مما يرفع من إنتاجية القطاع. وتعمل هذه الصيغة كذلك على تنشيط التجارة الفلاحية الداخلية عبر زيادة حجم التبادل التجاري وروج المنتجات، ما يشجع على توسيع الاستثمار الفلاحي. كما تُستخدم المrabحة في تمويل عمليات الاستيراد الفلاحي عند غياب بعض المستلزمات محلياً، حيث يستورد المصرف ما يطلبه الفلاح باسمه ثم يبيعه له بالمrabحة، مما ينعش التجارة الخارجية. وتتوافق المrabحة مع ميول الإنسان نحو التملك عبر تمكين الفلاح من اقتناء ما يحتاجه دون دفع نقدي فوري، مما يحفّزه على توسيع استثماراته الفلاحية (غردة، 2020، الصفحات 8-9).

- **الاستصناع:** الاستصناع هو طلب الصنعة، وفي التمويل هو عقد يكون بين طرفين يطلب الأول المستصنع أو المشتري من الثاني الصانع أو البائع القيام بصنع سلعة (المصنوع) محددة وتحمله لتكاليف الإنتاج على أن يتسلم المستصنع السلعة محل التصنيع في وقت معين لاحق لتاريخ العقد، وبسعر يتفق عليه يدفع عاجلاً أو آجلاً. وفي التطبيق المصرفي، يمكن للبنك أن يدخل في عقود الاستصناع إما صانعاً أو مستصنعاً من خلال هيكلية تسمى الاستصناع مع الاستصناع الموازي، وتشير هذه الهيكلية إلى عقدتين، الأولى يدخل فيه البنك الإسلامي كصانع مع الشخص الراغب في شراء السلعة أو المستصنع ويجوز تأجيل سداد قيمة السلعة محل التعاقد، أما العقد الثاني فيدخل فيه البنك كـمُستصنّع مع جهة تكون من أهل الاختصاص لصنع السلعة المحددة في العقد الأول، وغالباً ما يكون المبلغ معجلاً وأقل من مبلغ العقد الأول. هذه الصيغة من عقود التمويل الإسلامي مفيدة للمساعدة في تمويل إنشاء المزارع الجديدة أو تصنيع البيوت المحمية، وتركيب أنظمة الري الحديثة، وشق القنوات أو إنشاء طرق لتوصيل الفلاح بالمدن والطرق الرئيسية وغيرها من الأنشطة التي تحتاج إلى تدخلات صناعية (العراي و طروبيا، 2019، الصفحات 290-291).

➤ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركة:

- المشاركة والمضاربة

تُعَدّ صيغتي المشاركة والمضاربة من أبرز آليات التمويل الإسلامي التي تسهم في تمويل القطاع الفلاحي، وفق مبادئ تقوم على تقاسم المخاطر والعوائد بعيداً عن الفائدة الربوية. ففي عقد المشاركة، يتم الاستثمار المشترك بين طرفين أو أكثر من خلال المساهمة في رأس المال، مع توزيع الأرباح والخسائر بحسب نسب المشاركة أو ما يُتفق عليه في العقد. وتستخدم هذه الصيغة في المجال الفلاحي عندما يشارك البنك الإسلامي الفلاحين أو مالكي الأراضي في تمويل مشاريع الإنتاج الفلاحية، سواء عبر توفير رأس المال النقدي أو احتساب قيمة الأرض كجزء من المساهمة.

أما عقد المضاربة، فيقوم على الشراكة بين رب المال الذي يقدم التمويل والمضارب الذي يقدم العمل والخبرة، حيث تُوزَع الأرباح بنسبة محددة مسبقاً، بينما يتحمل رب المال الخسائر المالية ويتحمل المضارب خسارة الجهد والوقت. ويمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو مقيدة حسب شروط العقد. وتعتبر هاتان الصيغتان أدوات فعّالة لتمويل المشاريع الفلاحية، لما توفرانه من مرونة وعدالة، وتمكين لأصحاب الخبرة الفلاحية من النفاذ إلى التمويل دون اللجوء إلى القروض التقليدية (قندوز، الوليد، سراج، و الشاذلي، 2022، الصفحات 19-20).

- المزارعة: المزارعة هي أحد عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمستخدمة في تمويل القطاع الفلاحي، وقد تم استخدامها من قبل الصحابة والتابعين، وتعرف اصطلاحاً على أنها "اكتراء (تأجير) العامل الأرض ليزرعها مقابل بعض ما يخرج منها"، وتعتبر المزارعة نوع من أنواع المشاركة، حيث إنها تكون بين طرفين أحدهما يمتلك الأرض والآخر يقوم بالمجهود أو النشاط الزراعي نسبة لعدم امتلاك البنوك الإسلامية لأراضي زراعية للدخول في عقود مزارعة مع أفراد، من الممكن أن يدخل البنك كطرف ثالث ممول لعقد مزارعة بين مالك الأرض الطرف الأول والمزارع الطرف الثاني، ويتفق الأطراف الثلاثة على نسبة الأرباح بينهم. وهذا العقد بهذه الكيفية هو أقرب ما يكون لعقود المشاركة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية في القطاع الفلاحي.

- المساقاة: معاهدة على دفع الشجر والكروم إلى من يُصلحها بجزء معلوم من ثمرها، أو هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربة من طرف آخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمساقاة مشروعة كالمزارعة، وفيها سدّ حاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم بتعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك، فجوّزت المساقاة تحقيقاً لمصلحتهما (إرشيد، 2007، صفحة 150).

ويمكن أن تكون عقد المساقاة خياراً مناسباً لمن يمتلك بساتين، ولكنه يفتقد للمال والمعرفة لتشغيلها فيمكنه الدخول في عقد مساقاة مع البنك، حيث يقوم بتقديم الأرض إلى شركة مختصة بتملكها أو يقوم باستئجارها لأداء خدمات الرعاية الزراعية أو البستانية وعم صاحب الأرض أو البستان بذلك، وتقسّم العوائد بين أطراف العقد.

➤ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الإجارة:

ويتضمن هذا النوع من التمويل عقود الإجارة إضافة إلى عقود الجعالة، بحيث تُعد الإجارة والجعالة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن توظيفها في دعم القطاع الفلاحي. فعقد الإجارة يقوم على تأجير منافع الأصول مقابل أجر معلوم، ويُستخدم في تمويل المعدات والآلات الفلاحية عبر الإجارة التشغيلية، حيث تؤجر البنوك الإسلامية الأصول الزراعية دون نقل ملكيتها، أو عبر الإجارة المنتهية بالتمليك، حيث يمتلك الفلاح الأصل في نهاية العقد بعد سداد الأجرة. أما الجعالة، فهي عقد يُخصّص فيه أجر معلوم مقابل إنجاز عمل محدد النتيجة، مثل حفر الآبار أو تطوير حلول لأمراض تصيب الثروة الحيوانية أو النباتية، وتتميز بمرونتها في الحالات التي يتعذر فيها تحديد العمل بدقة مسبقاً. وتُسهم هاتان الصيغتان في تمويل الأنشطة الفلاحية بطرق تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقق الكفاءة في استغلال الموارد وتخفيف الأعباء المالية عن المزارعين.

➤ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس البر والإحسان:

تُعَدّ أساليب التمويل الإسلامي القائمة على البر والإحسان أدوات تكافلية لدعم الفلاحية دون هدف ربحي، وتشمل القرض الحسن الذي يوفّر تمويلاً بلا فوائد لتخفيف أعباء الفلاحين، والوقف الذي يتيح تخصيص أصول أو أراضي زراعية لخدمة التنمية الفلاحية، وإحياء الأرض الموات الذي يشجع استصلاح الأراضي غير المستغلة بغرض التملك والإنتاج. وتُسهم هذه الصيغ في تعزيز النشاط الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع التكافل والتعاون بين الأفراد والمؤسسات.

خاتمة:

الأمن الغذائي في الجزائر بين تحديات السياسة الفلاحية وفرص التمويل الإسلامي

من خلال ما تم تناوله، يمكن استخلاص عدة نتائج رئيسية:

- يعد الأمن الغذائي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة، إذ يقوم على ضمان توافر الغذاء، سهولة الوصول إليه، استخدامه بطرق سليمة، واستدامة استقراره عبر الزمن.
 - سعت الجزائر إلى تعزيز قطاعها الفلاحي من خلال سياسات تنمية شاملة كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والبرامج الداعمة للاستثمار، مما ساعد على رفع الإنتاجية وتحسين بعض المؤشرات الغذائية، غير أنّ الفجوة الغذائية تزال قائمة نتيجة عدة تحديات هيكلية في الإنتاج والتسويق.
 - أسهمت آليات التمويل الفلاحي المختلفة في دعم الاستثمارات الفلاحية، إلا أن التمويل التقليدي ظلّ محدود الأثر على الفلاحين الصغار بسبب شروطه الصارمة، مما جعل التمويل الإسلامي خيارًا واعدًا لتوفير بدائل عادلة وفعّالة.
 - تعد صيغ التمويل الإسلامي مثل السّلم، المضاربة، المزارعة، والإجارة أدوات فاعلة يمكن من خلالها تمويل المشاريع الفلاحية بطريقة تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وتسهم في تحقيق التنمية الريفية وتقليل الاعتماد على القروض الربوية.
 - يمثل التحول الرقمي رافعة أساسية لتطوير القطاع الفلاحي، إذ تُمكن التقنيات الحديثة كالزراعة الذكية، البيانات الرقمية، والطائرات المسيّرة من تحسين إدارة الموارد وزيادة الكفاءة والإنتاجية، غير أن تطبيقها لا يزال محدودًا بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التكوين التقني.
 - إنّ دمج الرقمنة مع صيغ التمويل الإسلامي يشكل توجّهًا استراتيجيًا لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة، من خلال تمويل رقمي متوافق مع الشريعة يُسهم في الشمول المالي ويزيد من فعالية المشاريع الفلاحية.
 - يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مواصلة الجهود لتحديث السياسات الفلاحية، توسيع المساحات المزروعة، تطوير وسائل الري، وتحسين كفاءة التمويل والاستثمار، مع تعزيز التعاون الوطني والدولي لضمان استدامة الإنتاج الفلاحي والحدّ من التبعية الغذائية.
 - في الختام يمكن القول إنّ تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب مقاربة شمولية تجمع بين الإصلاح الفلاحي، الابتكار التكنولوجي، والتمويل الإسلامي، بما يضمن استدامة الإنتاج وتحقيق العدالة في الوصول إلى الموارد. وتمثل الرقمنة صيغ التمويل الإسلامي خطوة استراتيجية نحو بناء قطاع فلاحى حديث قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الغذائية، في إطار تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة
- الإحالات والمراجع :**

1- أسماء سلامي و أحمد سلامي، (2023)، الفجوة الغذائية وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي: مقارنة إقتصادية قياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (10-08-2008)، القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، العدد 46، المطبعة الرسمية.

3- منظمة الأغذية والزراعة، (2009)، حالة إنعام الأمن الغذائي في العالم، روما .

4- إدريس معزوزي و أمينة بن خرناجي، (2023)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعة تليجي عمار الأغواط، ص ص 191-208.

5- منظمة الأغذية والزراعة و البنك الدولي، (2022)، الأمن الغذائي والتغذية، روما.

6- أسماء سلامي و أحمد سلامي، (2023)، الفجوة الغذائية وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي: مقارنة إقتصادية قياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

7- Selt Mohammed Mostefa1. (2025). Rural and agricultural development in Algeria: what policies for what results? Al-riyada for Business Economics Journal, volume 11. N° 02.

Université de chlef. Pp 278-291.

8- مريم علواني، (2021)، متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 226-243.

- 9- حسين قادري، (2021)، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، ص ص 560-580.
- 10- رضا زروت، (2019)، السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي البليدة.
- 11- فاروق أهناني و رابع لعروسي، (2018)، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 09، العدد 02، ص ص 362-379.
- 12- MADR، (2000)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر.
- 13- خديجة عياش، (2021)، الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص ص 613-626.
- 14- عز الدين نزعي، و الطيب هاشمي، (2013)، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 33، 1-42، جامعة البصرة العراق، ص ص 1-42.
- 15- فريد عبدة، (2017-2018)، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
- 16- محمد هبول، (2020)، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3.
- 17- فالحة قطاب، (2022/2021)، أثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1999-2019)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشلف، الجزائر.
- 18- جمال جعفري و العجال عدالة، (2018)، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة زيان عاشور الحلفة، ص ص 98-119.
- 19- محمد غردوي، (2011-2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- 20- محمد غردوي، (2011-2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- 21- فاطنة بوحاري، (2018-2019)، دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير البليدة 2.
- 22- محمد غردوي، (2011-2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- 23- حنان سفيان، (2016)، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطوي، ص ص 107-128.
- 24- رضا زروت، (2019)، السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي البليدة02.
- 25- رضا بوشنافة، (2019)، إشكالية تعزيز الأمن الغذائي: دراسة قياسية لمحددات الإنتاج الفلاحي بالجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 03، جامعة البليدة 02، ص ص 505-519.

- 26- Agriculture Digital ، (2024)، - Abdeslam kellou & Mustapha benamer- 26
،N°03 ،Economic studies Journal,voulme 18 ،Transformation:Opportunities and Challenges
Pp 66-80. ،Université de Tissemsilt
- 27- Hartani ، 30 سبتمبر، 2025 ،Numérisation du secteur agricole ،Radio Algérienne:
dz/fr/node/71627 .،radioalgerie.https://news
،2025 12 أكتوبر
- 28- علاء الدين محمد علي مصلح، (2019)، بيع السلم في المصارف الاسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي (زيت الزيتون أمودجا)، مجلة
الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 85-118 .
- 29- عبد الواحد غردة، (2020)، أثر التمويل بصيغة المراجعة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول- بعض المصارف الاسلامية أمودجا، مجلة
رؤى إقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الوادي، ص ص 63-78 .
- 30- مصطفى العراي و نذير طرويبا، (2019)، دور البنوك الاسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان امودجا، مجلة البشائر الاقتصادية،
المجلد 05، العدد 02، جامع بشار، ص ص 279-300.
- 31- عبد الكريم قندوز و الوليد طلحة و عبد الله سراج و أحمد الشاذلي، (2022)، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول
العربية، صندوق النقد العربي، العدد 12، الامارات العربية المتحدة، ص ص 1-44.
- 32- محمود عبد الكريم إرشيد، (2007)، الشامل في عمليات المصارف الاسلامية، المجلد 2، دار النفائس، عمان الأردن.